

في المسند المتقدم طول النقص الى ذكر المسند اليه
فيكون له وقع في النفس وحمل في الضمور لان الجمل
بعد الطلب اعز في النساق بلا تعجب كقولك عنقه هذا
هو المسند المتقدم الموصوف بقوله لشرق من اشرف
يعني صا صغيرا الدنيا فاعل لشرق والعايد الى الوضو
هو الضمير المحرور في سببها اي بحسنها ونصارتها
اي نصرة الدنيا مشرفة في سببها هذه التثنية وبها هما
والمسند اليه المشاخر هو قوله تنفس الضمير والواو
والضمير متبنيين كغيرهما ذكر في هذا الباب يعني بالمسند
والذي قبله يعني بالمسند اليه غير مختص بهما كالمسند
والحرف وغيرهما من التعريف والتنبيه والتقديم
والاختر والاطلاق والتفسيه وغير ذلك مما سبق
وانما قال كثيرا لان بعضها يختص بالباين كغير الفصل
الختص بالباين المسند اليه والمسند وتكون التثنية
فانه يختص بالمسند وكل فعل مسند وانما قيل هو
الى ان جميعها لا يجري في غير الباين كما تبين فان
لا يجري في الحال والتميزه وكان تقدم فانه لا يجري في المقضا
اليه وقد نظر لان قولنا جميع ما ذكر في الباين غير مختص
بهما لا يقتضي ان يجري شي من المذكورين في كل واحد
من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فيقال ان
يجري كل منهما في ذلك يعني لعدم الاستعمال بالباين

بالبابين شوية في شئ مما يغيرهما فانهم والفظن ادا
اعتقن اعتبار ذلك فيهما اي في الباين لا يخرج عليه
اعتبار في غيرهما من المقاعيل والمخالفات بهما
والمضاف اليه احوال متعلقة بالفعل وقد اشبه
في التثنية الى ان كثيرا من الاعتبارات التي لا تجري
في متعلقات الفعل كمن ذكر في هذا الباب تفصيل
بعض من ذلك لا يختص به عند بحث ومثله ذلك
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
في ان القرض من ذكر معه اي ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما اعادة
تنبه به اي تلبس الفعل بكل منهما انا بالفاعل من
وقوعه واما بالمفعول من جهة وقوعه عليه لا اعادة
وقوعه مطلقا اعم القرض من ذكر معه اعادة وقوع
الفعل وثبوتة في نفسه من غير اعادة ان يعجز عن وقوع
او على من وقع اولوا يرد ذلك لفتيل وقع الفرض
او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل والمفعول كونه اعتبار
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالروض ان كان انشاء اي انشاء
الفعل بقا على اوفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم في النقص بان راو جميع افراده او مخصوص بان
راو بعضها ومن غير اعتبار لتمامه من وقع عليه